



منشور رقم (1) لعام 2026م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2027م

(الميزانية الجارية والإنمائية)

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
أصحاب السمو والمعالي الوزراء
أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة
الموقر
الموقرين
الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (27) من القانون المالي الصادر بالرسوم السلطاني رقم (2025/37) بتاريخ 2025/4/7م، وإلى المادة الثانية من الرسوم السلطاني رقم (2024/36) التي تنص على أنه يضاف إلى الملحق رقم (1) المرفق بالرسوم السلطاني رقم (2022/91) بتحديد اختصاصات وزارة المالية واعتماد هيكلها التنظيمي، بند جديد برقم (4) مكرر نصه الآتي: "إقرار الميزانية الإنمائية السنوية بعد موافقة مجلس الوزراء"، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2027م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م (الجارية والإنمائية).

يأتي إعداد مشروع ميزانية عام 2027م استكمالاً للجهود المبذولة في تحقيق الاستدامة المالية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والتصنيف الائتماني لسلطنة عُمان بما يعزز استقرار المركز المالي وقدرة الاقتصاد العُماني على تحقيق مستويات النمو المستهدفة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من توترات للأوضاع الجيوسياسية واللوجستية وتأثيراتها على الاقتصاد والنمو العالمي.



كما أن حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة الدولية وتقلبات أسواق الطاقة تستدعي تقييم مستمر للتوقعات والسياسات والأولويات الاقتصادية والمالية، ذلك إلى جانب تبني سياسات مالية متوازنة اتجاه المخاطر المحتملة مع الاستمرار في تعزيز الاستدامة المالية وإدارة الدين والإنفاق العام بكفاءة عالية.

عليه، فإنه يرجى من جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إعداد تقديرات ميزانياتها (الجارية والإنمائية) بصورة متكاملة للمتطلبات الموضحة في النماذج المرفقة في الروابط الإلكترونية المتاحة في موقع وزارة المالية (للميزانية الجارية والرأسمالية) وموقع وزارة الاقتصاد (للميزانية الإنمائية)، كما أنه يتطلب عند إرسال مشروعات الميزانيات المطلوبة تقديم الآتي:

أولاً: مشروع الخطة السنوية المقترحة متضمنة الأهداف العامة ومؤشرات إنجازها والبرامج والمبادرات التي تحقق تلك الأهداف والميزانية المقترحة لها والخطة الزمنية لتنفيذ هذه الأهداف والتي يتم إرسالها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء في أكتوبر من كل عام.

ثانياً: توضيح الأسس والمعايير التي بُنيت عليها تقديرات الميزانية المطلوبة لعام 2027م مقارنة بميزانية عام 2026م.

ثالثاً: خطة متوسطة المدى (2027 - 2030م) للجهة الحكومية (الوزارة / الوحدة / الهيئة / المؤسسة) وفقاً لبنود الإيرادات والإنفاق.

كما يرجى مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد مشروع الميزانية:

أولاً: الميزانية الجارية.

يتم إعداد تقديرات الميزانية الجارية لعام (2027م) وفقاً للقواعد التفصيلية المرفقة في الرابط الإلكتروني،

مع مراعاة اتباع الآتي:

- (1) إعداد تقديرات الإيرادات أخذاً في الاعتبار نسبة النمو السنوية إضافة إلى أية مبادرات تساهم في تنشيط وتحسين الإيرادات.
- (2) إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لسقف الميزانية المحدد لكل جهة بحيث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ 2026/4/30م.
- (3) توزيع الميزانية التقديرية السنوية على أساس شهري لكافة البنود.
- (4) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام 2027م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.
- (5) موافاة وزارة المالية بأية مبادرات أو مقترحات من شأنها أن تساهم في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتنفيذ بعض الخدمات الحكومية.

ثانياً: الميزانية الإنمائية

في ضوء التأكيد على أهمية إسراع الجهات المعنية في معالجة التحديات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة والمرحلة وضرورة التزام الجهات بالخطط السنوية والانتهاؤ من المشاريع التنموية المعتمدة وفقاً للميزانيات المعتمدة والمدد المحددة لها بما يضمن تنفيذها حسب المخطط، عليه فإنه على الجهات الحكومية اتباع القواعد والأسس التالية عند إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام 2027م:

(1) موافاة وزارة الاقتصاد بالخطة التنفيذية للمشاريع الجاري تنفيذها وإضافة نسبة الإنجاز الفني لكل مشروع.

(2) تقديم كشف تفصيلي يوضح موقف سير العمل في المشاريع المعتمدة بناء على الأوامر السامية.

(3) إعطاء أولوية قصوى لمشاريع التحول الرقمي الحكومي ومبادرات الذكاء الاصطناعي المعتمدة نظرا لأهميتها الاستراتيجية في رفع كفاءة الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وذلك بالتنسيق مع الجهات الممكنة، لضمان التكامل في التنفيذ.

(4) تقديم كشف بالمشاريع الإنمائية الجديدة ذات الأولوية مع بيان التكلفة التقديرية لكل مشروع، وتتوافق مع المعايير الآتية:

- المشاريع التي تساهم في إيجاد فرص عمل للمواطنين.
- مشاريع تساهم في القيمة المضافة للاقتصاد والمحتوى المحلي.
- المشاريع التي لا يمكن تأجيلها ويلزم البدء في تنفيذها خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة.
- المشاريع التي تركز على تكاملية المشاريع مع القطاعات الأخرى.
- مشاريع برنامج تنمية المحافظات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- ربط المشاريع بالبرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشرة والأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040.
- المشاريع التي تساهم في الحد من الأضرار للحالات الأنواء المناخية الطارئة.



سيتم تطبيق آلية تقييم واختيار المشاريع الإنمائية الجديدة ذات الأولوية (المصفوفة) خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030) لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي ومدى توافق تلك المشاريع مع متطلبات رؤية عُمان 2040 وارتباطها بالبرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشرة، على أن يتم البدء في تقديم المشاريع ذات الأولوية لعام 2027م. كما يرجى تقديم المشاريع الإنمائية للخطة الخمسية الحادية عشرة عبر النظام الإلكتروني (<https://matrix.economy.gov.om>).

(5) العمل على مراجعة كافة المشاريع المؤجلة من الخطط السابقة وتضمينها في قائمة المشاريع ذات الأولوية للتنفيذ التي تم ذكرها في النقطة رقم (4) بحيث تتناسب مع متطلبات رؤية عُمان 2040 وتوجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشرة.

(6) التقيد بالبرامج الاستراتيجية المعتمدة بخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ومواءمتها بالمشاريع المعتمدة والمشاريع الجديدة من حيث رقم البرنامج واسم البرنامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بها وذلك في المنصة المشار إليها أعلاه.

كما يتطلب عند إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام 2027م، موافاة وزارة المالية عبر الرابط الإلكتروني بالآتي:

(1) إضافة تقديرات الصرف على الميزانية الإنمائية المتوقعة للمشاريع المستمرة خلال العام المالي 2027م (السيولة المالية) لكل مشروع وفقا لمرحل التنفيذ حسب الأشهر، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ، ونسبة الإنجاز المالي والفني (المخطط/الفعلي) وبيان نوع المشروع (إنشائي/برنامج).

(2) إقفال الحسابات الختامية للمشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها تمهيدا لإغلاقها في النظام المالي.



- (3) إضافة تقديرات الصرف على الميزانية الإنمائية المتوقعة خلال عام 2027م (السيولة المالية) للمشاريع الجديدة الموافق عليها من قبل وزارة المالية ولا تقابلها اعتمادات في النظام المالي لكل مشروع، مع تحديد التاريخ المتوقع للبدء في الأعمال حسب الأشهر لعام 2027م.
- (4) إضافة تقديرات الصرف على الميزانية الإنمائية لأعوام الخطة (2027-2030م) حسب كل مشروع.
- (5) إضافة كشف بالالتزامات المالية للأعمال المنتهية المراد تخفيض ارتباطاتها المالية في النظام المالي.

ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة.

- (1) أهمية إرفاق أوراق العمل لتقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2027م بالإضافة إلى الخطة المالية متوسطة المدى (2027 - 2030م) وذلك لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حدة والالتزامات القائمة عليها وتفاصيل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... إلخ) إلى جانب تعبئة الجداول المرفقة في الرابط الإلكتروني.
- (2) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يساهم في تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.
- (3) تقديم مشروعات ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية التي تطبق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الميزانية بالبرامج والأداء لعام 2027م المرفق في الرابط الإلكتروني.

فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، فإنه يتطلب الالتزام بالآتي:

- أ) الحصول على موافقة مسبقة من وزارة المالية قبل إبرام أي تعاقدات أو الدخول في التزامات مالية جديدة.
- ب) تلتزم الجهات الحكومية التي لديها مشاريع قائمة أو قيد التنفيذ بنظام الشراكة بتحديث كافة البيانات الخاصة بها بالتنسيق مع وزارة المالية، مع ضرورة تحديد المبالغ المطلوبة



لوفاء بالالتزامات التعاقدية لعام 2027م، وإرفاق جدول التدفقات النقدية المتوقعة طوال فترة العقد.

(ج) تحديد المشاريع والخدمات الجديدة المقترح إسنادها للقطاع الخاص، على أن تستند المقترحات إلى دراسات مبدئية تثبت جدواها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مواءمتها مع أهداف رؤية عُمان 2040، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي ترفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

(د) تقديم جدول زمني دقيق يوضح مراحل التنفيذ (دراسة، طرح، إرساء، تشغيل) للمشاريع المقترحة لعام 2027م، لضمان واقعية التقديرات المالية وتجنب حجز اعتمادات مالية غير مستغلة.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة البدء بإعداد تقديرات ميزانياتها وفقاً للقواعد المشار إليها عند إصدار المنشور، كما يرجى تقديم الميزانيات التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي 2027م قبل تاريخ (30/6/2026م) من خلال الرابط الإلكتروني الذي سيتم إرساله إلى كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة من قبل الختصين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية و وزارة الاقتصاد .

إضافة إلى ذلك فإنه يتطلب إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (30/6/2026م) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.



ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية و وزارة الاقصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية

الدكتور/خميمس بن سيف بن حمود الجابري
وزير الاقصاد

صدر في : 3 / ذو القعدة / 1447 هـ
الموافق: 22 / أبريل / 2026 م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي الدكتور/ رئيس المكتب الخاص
- معالي الشيخ/ الأمين العام لمجلس الوزراء